

قُبض على نعمان مزيشي بعد فترة وجيزة من وصوله إلى الجزائر قادماً من ألمانيا في 5 يناير/كانون الثاني. وقد رفضت السلطات إبلاغ عائلته بمكان احتجازه منذ ذلك الوقت، وهو معرض لخطر التعذيب. وكان قد سافر جواً إلى الجزائر العاصمة قادماً من فرانكفورت بألمانيا، وقبضت عليه شرطة الحدود في مطار هواري بومدين. وبعد يومين، أي في 7 يناير/كانون الثاني، تمكّن من الاتصال بوالدته هاتفياً ليخبرها بأنه قُبض عليه وأنه محتجز في مركز اعتقال تابع للشرطة في منطقة بن عكنون في الجزائر العاصمة. وعندما ذهب أفراد عائلته إلى هناك لرؤيته، قيل لهم إنه تم تسليمه إلى إدارة الاستعلام والأمن لاستجوابه بشأن قيامه بأنشطة "إرهابية" مزعومة في الخارج. وطلب منهم المغادرة من دون أن يعرفوا مكان احتجازه.

ويحمل نعمان مزيشي، المولود في فرنسا، جنسية مزدوجة فرنسية-جزائرية. وكان يعيش في هامبورغ بألمانيا مع زوجته وطفليه. وكان قد غادر الجزائر في العام 1992، بعد تدخل الجيش لوقف الانتخابات التي كان من المتوقع أن يفوز بها الحزب الإسلامي المخطور حالياً، والمعروف باسم "الجبهة الإسلامية للإنقاذ". وقد اندلع صراع عنيف في العام التالي بين الحكومة والجماعات المسلحة "الإسلامية" كما تسمى نفسها.

وكان أحد أشقاء نعمان مزيشي قد انضم إلى أحد الجماعات المسلحة إبان النزاع الداخلي، وورد أنه قُتل على أيدي قوات الأمن في العام 1990. وفي العام 1995 قُبض على والده وشقيق آخر له، لا لشيء إلا بسبب أنشطة شقيقه الأول على ما يبدو، ولم يُشاهدا منذ ذلك الوقت.

لقد "اختفى" آلاف الجزائريين إبان فترة النزاع الداخلي بسبب تأييدهم المزعوم أو المتصور للجبهة الإسلامية للإنقاذ أو الجماعات المسلحة. كما صدرت أحكام بالسجن على آلاف الأشخاص الآخرين في محاكمات جائرة، وحُكم على العديد منهم غيابياً. وقبل عودة نعمان مزيشي إلى الجزائر في 5 يناير/كانون الثاني، قدمت عائلته بعض الاستفسارات لدى السلطات القضائية الجزائرية للتأكد من أنه لن يتعرض لمخاطر الاعتقال في حال عودته إلى البلاد. ويبدو أنه لم تصدر أي مذكرة بالقبض عليه، ولم يصدر بحقه حكم في أي من المحاكمات التي أُجريت أثناء غيابه.

## خلفية

بموجب المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية، يجوز احتجاز المعتقلين من دون تهمة لمدة أقصاها 12 يوماً. ويتعين على سلطات الاحتجاز أن تتيح لهم فرصة الاتصال بعائلاتهم فوراً والسماح لها بزيارتهم.

ويتم انتهاك أحكام هذا القانون بصورة اعتيادية في حالات "الإرهاب". إذ يتم بشكل منهجي احتجاز الأشخاص المقبوض عليهم في مكان سري لمدة 12 يوماً، وأحياناً لمدة أطول، إلى حين المثول أمام قضاة التحقيق أو إطلاق سراحهم من دون توجيه تهمة لهم. ويصبح المعتقلون أكثر تعرضاً لخطر التعذيب وسوء المعاملة و"الاختفاء" أثناء وجودهم قيد الاعتقال السري في مراكز الشرطة أو الدرك أو إدارة الاستعلام والأمن؛ فخلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم "أختفى" أكثر من 4,000 شخص في الجزائر بعد إلقاء القبض عليهم، ولا تزال أماكن وجودهم مجهولة .

إن أخطر أنباء التعذيب وإساءة المعاملة تأتي من مراكز الاعتقال التابعة لإدارة الاستعلام والأمن؛ إذ أن السلطات المدنية الجزائرية لا تمارس رقابة تذكر على أنشطة هذه الدائرة على ما يبدو. وتتغاضى السلطات القضائية بصورة اعتيادية عن مزاعم إساءة المعاملة على أيدي إدارة الاستعلام والأمن، بحيث يتمتع أفرادها بالحصانة الفعلية من العقاب.

**الأنشطة الموصى بها:** يرجى إرسال مناشدات باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية بحيث تصل في أقرب وقت ممكن وتتضمن مايلي:

- الإعراب عن القلق على سلامة نعمان مزيشي، الذي كان قد قبض عليه في مطار هواري بومدين في 5 يناير/ كانون الثاني؛
- الإعراب عن القلق من الأبناء التي تفيد بأنه محتجز في مكان لم يكشف عنه النقب منذ 7 يناير/ كانون الثاني، الأمر الذي يشكل انتهاكاً للمادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية.
- السؤال عن سبب اعتقاله، ودعوة السلطات إلى إطلاق سراحه فوراً، ما لم يتم توجيه تهمة له بارتكاب جريمة جنائية معترف بها؛
- حث السلطات على ضمان معاملته بشكل إنساني أثناء وجوده في الحجز، وحمايته من التعذيب وإساءة المعاملة .
- دعوة السلطات إلى إبلاغ عائلته بمكان احتجازه وضمان اتصاله بها وتوفير العناية الطبية التي قد يحتاج إليها.

**ترسل المناشدات إلى:**

**وزير الداخلية**

معالي السيد نور الدين يزيد زرهوني

**Interior Minister**

His Excellency Nouredine Yazid Zerhouni

Ministre de l'Intérieur

Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales

Palais du Gouvernement

18 rue Docteur Saâdane

Alger

Algeria

فاكس: +213 21 605210

+213 21 736106

وزير العدل

معالي الوزير السيد طيب بلعيز

Justice Minister

His Excellency Tayeb Belaiz

Ministre de la Justice

Ministère de la Justice

8 Place Bir Hakem

16030 El Biar

Alger

Algeria

فاكس: +213 21 922956

+213 21 921701

+213 21 925557

ترسل نسخ إلى:

هيئة حقوق الإنسان الرسمية المسؤولة أمام الرئيس

اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها

السيد مصطفى فاروق قسنطيني (الرئيس)

Official human rights body, reporting to president

Commission nationale consultative de promotion et de protection des droits de

l'Homme

M. Mustapha Farouk Ksentinin (Président)

Palais du Peuple

Avenue Franklin Roosevelt

Alger

Algeria

فاكس: + 213 21 239037

+213 21 239005

وإلى الممثلين الدبلوماسيين للجزائر المعتمدين في بلدكم.

يرجى إرسال المناشدات فوراً: وإذا كنتم تريدون إرسالها بعد مارس/ آذار 2006، يرجى الاتصال بالأمانة

الدولية أو بمكتب فرعكم للتنسيق معهما في هذا الشأن.